تأثير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين الشمول المالي والمسئولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على البنوك السعودية

د/ منال محمد كامل حموده
أستاذ مشارك
قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبد العزيز– جدة– المملكة العربية السعودية
mhamoudah@kau.edu.sa
https://orcid.org/0000-0002-0583-195X

د/ سارة عبد الله بكر
أستاذ مساعد
قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبد العزيز– جدة– المملكة العربية السعودية
sbakr@kau.edu.sa

د/ أمل محمد يماني
أستاذ مساعد
قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبد العزيز– جدة– المملكة العربية السعودية
amyamani@kau.edu.sa

د/ مي عبد العزيز العامودي
أستاذ مساعد
قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبد العزيز– جدة– المملكة العربية السعودية
malamoudi@kau.edu.sa

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير مؤشرات الشمول المالي على أداء المسئولية الاجتماعية للبنوك السعودية، وإلى معرفة تأثير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة كمتغير معدّل على العلاقة بينهما. ولتحقيق ذلك تم جمع بيانات البنوك السعودية وعددها (10) بنوك للفترة (2014م –2023م) من التقارير السنوية للبنوك ومن بيانات البنك المركزي السعودي. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد؛ لاختبار فروض الدراسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمؤشرات الشمول المالي والمتمثلة في عدد أجهزة الصراف الآلي (NATM)، وتوزيع نقاط البيع (POS) على أداء المسئولية الاجتماعية، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لعمر البنك كمتغير ضابط على أداء المسئولية الاجتماعية. كما أشارت النتائج أيضًا إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة كمتغير معدل على العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وأداء المسئولية الاجتماعية للبنوك السعودية. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة وعي الأفراد والمنظمات بأهمية الشمول المالي ومدى تأثيره على بيئة الأعمال ومساهمته في تطورها. كما توصي متخذي القرارات، وصناع السياسات، وأصحاب المصلحة، وأعضاء مجلس الإدارة، بأن يكونوا على دراية بآليات التنوع التي يجب استخدامها لتعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في قطاع البنوك بالمملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المسئولية الاجتماعية، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، البنوك السعودية.

[1] تقديم البحث في 2025/7/31 وقبول نشره في 2025/8/17

The Impact of Board Members Independence on the Relationship between Financial Inclusion and Social Responsibility: An Applied Study on Saudi Banks

Abstract

This study aimed to investigate the impact of financial inclusion indicators on the social responsibility performance of Saudi banks, and to identify the impact of board members' independence as a moderating variable on the relationship between them. To achieve the study's objectives, data from banks was collected over a 10-year period (2014-2023), from annual reports listed on the Saudi Stock Exchange in addition to data from the Saudi Central Bank. The study relied on the multiple linear regression method to test the study's hypotheses. The findings of the study concluded that there is a significant positive impact of financial inclusion indicators, represented by the number of automated teller machines (ATMs) and the distribution of points of sale (POS) on social responsibility performance, in addition to the presence of a significant positive impact of the bank's age as a controlling variable on social responsibility performance. The findings also indicated a significant positive impact of board members' independence as a moderating variable on the relationship between financial inclusion indicators and social responsibility performance of Saudi banks. The study recommended increasing the awareness among individuals and organizations about the importance of financial inclusion and its impact on the business environment and its contribution to its development. It also recommended that decision-makers, policymakers, stakeholders, and board members be aware of the diversity mechanisms that should be used to enhance corporate social responsibility practices in the banking sector in the Kingdom of Saudi Arabia.

Keywords: Financial Inclusion, Social Responsibility, Board Members Independence, Saudi Banks.

1- المقدمة

1-1 مقدمة الدراسة

شهد العالم تطورات كبيرة وسريعة في بيئة الأعمال على مختلف الأصعدة وخصوصًا في الجانب التكنولوجي، حيث ازدهرت تكنولوجيا الأعمال بشكل ملحوظ، الأمر الذي ساهم في ربط الدول بعضها ببعض، والذي عزّز من قوة تلك العلاقات الدولية. وتعتبر مهنة المحاسبة أحد الأساسيات الهامة التي تعتمد عليها شركات الأعمال باتباع مبادئها ومعاييرها، وتستقي من نتاج أبحاثها العلمية كل ما يساهم في تطوير تلك البيئة وأعمالها واستمراريتها (Qatawneh, 2023). كما أنه لا يقتصر أثر علم المحاسبة فقط على الكيانات الاقتصادية، وإنما يمتد أثره على المجتمع ككل، وذلك من خلال تعزيز المسؤولية الاجتماعية والتي تعتبر أحد الأهداف الرئيسية للمحاسبة التي تسعى لتحقيقها من أجل استمراريتها وضمان نجاحها (حسين والنعيمات، 2011).

تُعدّ البنوك أحد أهم كيانات الأعمال والتي تدخل ضمن القطاعات المالية، وتلعب دورًا رئيسيًا في النظام الاقتصادي لأي دولة. وبالتالي فإنها بطبيعة الحال تتحمل العديد من المسؤوليات تجاه المجتمع، حيث يقاس أداء المسؤولية الاجتماعية للبنوك بمساعدة المجتمع في عدة مجالات، مثل دعم التعليم والصحة وحماية البيئة. كما تلتزم البنوك بمعايير أخلاقية وضوابط مالية صارمة لضمان الشفافية والنزاهة في أعمالها. بالإضافة إلى ذلك، قد تشارك البنوك في مشاريع تنموية واجتماعية كبيرة، مثل تمويل البنية التحتية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Sun et al., 2020; Shah and Khan, 2020). ويمكن اختصار ذلك في أن المسؤولية الاجتماعية للبنوك تمتد إلى ما هو أكثر من مجرد أنشطة ومعاملات تجارية فقط، حيث تلعب دورًا فاعلًا في دعم المجتمع وتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وتحقيق الرفاهية لأفراده وخدمته على أفضل وجه ممكن. ولا شك أن ذلك لابد أن يتم من خلال التكيف مع التغيرات البيئية السريعة في نمط الحياة سواء كانت اجتماعية، أو اقتصادية، أو حتى سياسية. الأمر الذي زاد من قيمة الدور الذي تقوم به البنوك في المجتمع على شتى الأصعدة. ويعدّ ظهور مفهوم الشمول المالي أحد أهم آليات أداء المسؤولية الاجتماعية التي ساهمت من خلاله البنوك في تحقيق تلك الأهداف الكبيرة، حيث يُمكّن الشمول المالي جميع فئات المجتمع من أفراد وشركات من الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدامها بشكل صحيح وفعّال. كما يساعد البنوك على تقديم خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة وذلك من خلال تعاونها مع شريحة مزودي خدمات مالية متنوعين ومختلفين (Ozili,2021;Van et al.,2021;Omar and Inaba,2020;Danisman and Tarazi, 2020).

ولا يُعتبر موضوع الشمول المالي من المواضيع الحديثة كليًا، فهو وليد بداية الألفينات (Kempson et al., 2004)، ولا يزال يستقطب العديد من الباحثين، نظرًا لأهميته في عدة جوانب، كما ظهرت الحاجة إليه خلال أزمة كورونا، وأيضًا ازدادت أهميته في ظلّ الثورة التكنولوجية التي تشهدها دول العالم. فالشمول المالي يُساعد على تحقيق عدة منافع، ومن أمثلتها زيادة فرص الأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة في الحصول على الخدمات المالية المتنوعة، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي للدول والأفراد، والتشجيع على ريادة الأعمال، والوصول المالي الجغرافي والذي يسعى إلى مساعدة الأفراد الذين يقطنون في شتى المناطق البعيدة أو القريبة للوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من البنوك والاستفادة من خدماتها سواءً على المدى القصير أو البعيد. وقد احتلّ الشمول المالي مكانة ذات أهمية واضحة ومميزة في ظلّ التغيرات العالمية المستمرة، والذي أصبح على إثرها يعتبر أحد الاستراتيجيات التي تستخدمها العديد من الدول من أجل أغراض التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية (فراح وعبد العزيز، 2021؛ Ajide, 2020).

ومن جانب آخر، تلعب أنظمة الحوكمة دورًا مهمًا في تحقيق أهداف الشمول المالي وتعزيزه من خلال المؤسسات المالية مثل البنوك، والتي بدورها تعتبر محفز قوي على نجاح أي مجتمع، حيث أن وجود حوكمة سليمة وقوية للبنوك يؤثر إيجابًا على الشمول المالي وتحقيق مساعيه، الأمر الذي قاد إلى التركيز على هذا الجانب وإجراء الدراسات في أبعادها المختلفة (Makina, 2021; Ozili, 2021). وفي هذه الدراسة تمّ أخذ استقلالية مجلس الإدارة كمتغير معدّل للعلاقة بين الشمول المالي والمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث أن استقلال مجلس الإدارة يعتبر أحد أهم آليات الحوكمة المؤسسية والتي لها تأثير عميق على أداء الشركة بشكل عام واتخاذ القرارات، ويُساهم في تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات (Munir et al., 2024; Karim et al., 2023).

1-2 مشكلة الدراسة

على الرغم من التطور الملحوظ الذي تشهده البنوك السعودية في تعزيز الشمول المالي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم خدمات مالية رقمية وميسرة لجميع فئات المجتمع، وخصوصًا الفئات المهمشة، إلا أن هناك تساؤل حول ما إذا كانت هذه الجهود المبذولة تعكس التزام حقيقي بالمسئولية الاجتماعية، أم أنها مجرد وسيلة لتعزيز الربحية، واستجابة لمتطلبات تنظيمية. وللإجابة على التساؤل السابق اختبرت العديد من الدراسات دور الشمول المالي في تحقيق المسئولية الاجتماعية (فراح وعبد العزيز، 2021؛ مصطفى، 2023؛ محمود 2022)، كما تناولت دراسات أخرى اختبار تأثير المسئولية الاجتماعية على الشمول المالي (Vo et al., 2022; Singh et al., 2021; Widi et al., 2021).

وفي ضوء ذلك الاختلاف، تظلّ العلاقة بين جهود الشمول المالي والمسؤولية الاجتماعية غير واضحة بشكل كافٍ من حيث مدى تكاملها وتأثيرها المتبادل. وبالنظر إلى ممارسات الحوكمة ودورها في العلاقة بينهما، نجد أن العلاقة تزداد أهمية، خاصةً عند النظر إلى دور استقلالية أعضاء مجلس الإدارة. فاستقلالية الأعضاء تضمن الشفافية، وتُسهم في اتخاذ قرارات استراتيجية تراعي تفعيل دور الشمول المالي وتعزيز المسئولية الاجتماعية، بعيدًا عن تضارب المصالح أو الضغوط الربحية، إلا أن مدى تحقق ذلك في البيئة السعودية على القطاع البنكي لا يزال غير مدروس بالشكل الكافي حتى الآن.

بناءً على ما سبق، وفي ظلّ التوجهات الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 نحو تعزيز الشمول المالي وتفعيل دور البنوك في تحقيق المسئولية الاجتماعية، تتمثّل **مشكلة الدراسة** في السعي إلى فهم كيف تُؤثر استقلالية أعضاء مجالس إدارات البنوك السعودية على العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والمسؤولية الاجتماعية، ممّا يُسهم في تقديم رؤية واضحة لصنّاع القرار حول دور الحوكمة الفعّالة في تعزيز التكامل بين الشمول المالي والمسئولية الاجتماعية للبنوك خاصةً في ظلّ اختلاف ممارسات الحوكمة بين بنك وآخر.

1-3 أهداف الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدفين الرئيسيين التاليين:

1. التعرف إلى تأثير مؤشرات الشمول المالي على أداء المسئولية الاجتماعية للبنوك السعودية.
2. التعرف إلى تأثير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وأداء المسئولية الاجتماعية للبنوك السعودية.

1-4 فروض الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضين الرئيسيين التاليين:

الفرض الأول: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي على أداء المسئولية الاجتماعية للبنوك السعودية.

الفرض الثاني: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وأداء المسئولية الاجتماعية للبنوك السعودية.

1-5 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية تحقيق استدامة الشمول المالي في المجتمع وأثرها على المسؤولية الاجتماعية من خلال تطوير أداء البنوك، حيث أن تعزيز مستويات الشمول المالي في البنوك وتسهيل الوصول

للخدمات المالية يزيد من درجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، ويُساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى. ولهذه الأسباب تسعى البنوك إلى تحسين انتشارها من خلال الوصول إلى عدد أكبر من شرائح المجتمع، وتطوير ابتكارات وخدمات جديدة تناسب مختلف الفئات، كما أن هناك دور كبير لأعضاء مجلس الإدارة يتمثّل في إدارة الشركة وتوجيه أعمالها بما يُحقق أغراضها.

1-6 نموذج الدراسة

تعرض الدراسة الحالية ملخص العلاقة بين المتغيرات في الشكل رقم (1) التالي:

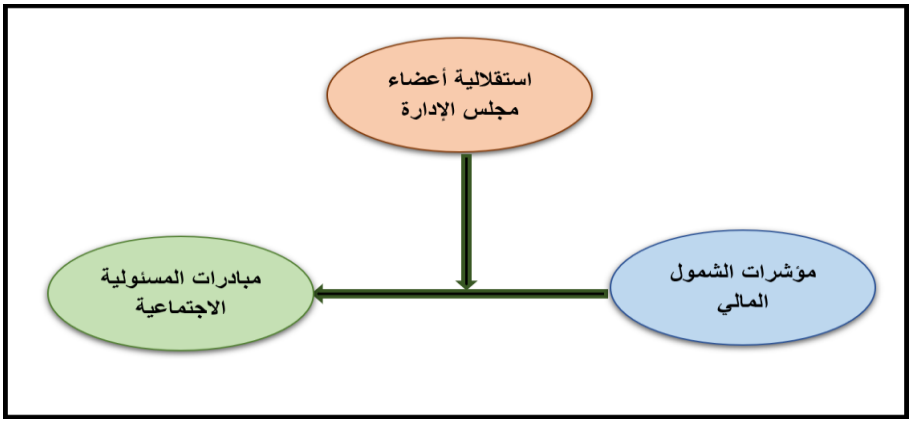

شكل 1: العلاقة بين متغيرات الدراسة

ابتدأ هيكل الدراسة بمقدمة تستعرض أهمية الدراسة وأهدافها والفرضيات التي يتم اختبارها. في حين يوضّح الجزء التالي الإطار النظري والأدبيات السابقة التي ناقشت وبحثت في موضوع الدراسة. بينما يشتمل الجزء الثالث على منهجية الدراسة، وعينة الدراسة، وأدواتها، والاختبارات التحليلية المستخدمة. وأخيراً يستعرض الجزء الرابع نتائج الدراسة والتوصيات ومجالات الأبحاث المستقبلية.

2- الإطار النظري للدراسة

2-1 مؤشرات الشمول المالي

عرّفت مجموعة البنك الدولي الشمول المالي على أنه "إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم ويتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة" (World Bank Group, 2025). وتفصيلًا، يتكّون مصطلح الشمول المالي من كلمتين: مالي بمعنى أي شيء يتعلق بالتمويل، والشمول ويتعلق بالممارسات التي توفر الوصول المتكافئ إلى الموارد والفرص لأولئك

الأفراد الذين لا يحصلون على الفرص الكافية ويظلون مستبعدين (Jain, 2022). ويتضمن الشمول المالي مجموعة من الخصائص، ومن أهمها: خدمة جميع الأفراد بلا استثناء (العموم)، التعامل مع مختلف الخدمات والمنتجات المالية (التنوع)، انخفاض التكلفة مع الجودة والملائمة (الاقتصادية)، المقدرة على الوصول إلى جميع المناطق الممكنة (التوسع والانتشار) (Jain, 2022).

وتتجلى أهمية الشمول المالي في مدى ما يُقدّمه من خدمات وفوائد مجتمعية، كونه يستقطب شرائح المجتمع ذات المستوى التعليمي المنخفض حتى يتمكنوا من الاستفادة قدر الإمكان من الخدمات المالية. أيضًا يعمل الشمول المالي على مساعدة الأفراد ذوي الدخل الضعيف أو ممّن يسكنون الأماكن النائية أو الريفية، أو الغير قادرين عن العمل (العاجزين وذوي الاحتياجات الخاصة)، والعاطلين عن العمل، الأمر الذي ينعكس على ظروفهم وتحسين أحوالهم الحياتية، وتحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع (إبراهيم، 2019). بالإضافة لذلك، يعمل الشمول المالي على خلق حالة مجتمعية متوازنة من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع الأفراد، حيث أن هناك فرقًا مهمًا بين التخلي الاختياري من قبل الأفراد الذين أقصوا أنفسهم عنوة عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية لأسباب مختلفة سواءً كانت ثقافية أو عقائدية أو أيًا كان نوعها، وبين التخلي الإجباري لأولئك الأفراد الذين لم يستطيعوا الوصول لتلك المنتجات المالية والاستفادة من خدماتها إما لصعوبة الوصول، أو عدم القدرة على امتلاكها أو عدم العلم بها (بن الضب وشماخي، 2019). ولقد ازداد الاهتمام بأمر الشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، حيث رأت الحكومات ضرورة وضع سياسات وأنظمة من شأنها توعية وتزويد الأفراد بالخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية المتنوعة، وتسهيل وصولهم لتلك الخدمات. بالإضافة إلى المعضلات الأخرى التي تبعت هذا الاستبعاد المالي، مثل زيادة معدلات البطالة والفقر، والانخفاض في مستويات الادخار والدخل والاستثمار، وعدم القدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة. وبالتالي، فإن الشمول المالي بمفهومه الواسع يعمل على تفادي ومعالجة تلك المعضلات، وتقليل المخاطر المالية، ورفع مستوى حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، خصوصًا فيما يختص بآلية تسعير الخدمات المالية، وتحديد الجهات الإشرافية المنوطة بحمايتهم من خلال التعامل مع شكاويهم وغيرها. ويتزايد الاهتمام بالشمول المالي يومًا بعد يوم وتطوير السياسات والاستراتيجيات المتعلقة به لتحقيق الأهداف المنشودة (بن الضب وشماخي، 2019).

وبناءً على مجهودات التحالف العالمي للشمول المالي، فقد تمّ اعتماد ثلاثة أبعاد رئيسية: (1) الوصول إلى الخدمات المالية: ومنها عدد نقاط الوصول لكل (10,000) بالغ على المستوى الوطني، ونسبة الوحدات الإدارية التي لها نقطة وصول واحدة على الأقل، وعدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل (1000) كيلو متر مربع. (2) استخدام الخدمات المالية: ومنها نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة/ ائتمان منتظم، وعدد المعاملات (الإيداع والسحب). (3) جودة الخدمات المالية:

ومنها القدرة على تحمل التكاليف، والشفافية، وحماية المستهلك، والراحة والسهولة، والتثقيف المالي. ولقد توسعت لاحقًا تلك الأبعاد ضمن المؤشر العالمي للشمول المالي لتشمل الادخار، والاقتراض، والمدفوعات، والتأمين (المهدي، 2023).

2-2 أداء المسئولية الاجتماعية

وفيما يتعلق بأداء المسؤولية الاجتماعية، فقد عرّفت اللجنة الأوروبية المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها " مفهوم تقوم الأطراف الشركات من خلاله بدمج اهتماماتها الاجتماعية والبيئية مع عملياتها الأساسية، وتتفاعل مع الأخرى على أساس تطوعي" (مصطفى، 2023، ص187)، وكأنها عقد اجتماعي بين المنظمة والمجتمع. وقد بدأ هذا النهج أو المفهوم الجديد "المسؤولية الاجتماعية" يظهر كجزء من استراتيجية الشركات، وهو يرتبط بنظرية أصحاب المصلحة، وبذلك يختلف هذا المنهج أو الأسلوب عن النهج التقليدي الذي يركّز على نظرية تعظيم الربح (Ramzan et al., 2021). وتمتاز المنظمات التي تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية بسهولة حصولها على الائتمان المصرفي، واستقطاب الكوادر المهنية المتميزة، بالإضافة إلى تحسين سمعتها وقيمتها المادية (محمود، 2022).

وقد استخدمت الأدبيات مصطلحات متعددة للتعبير عن المسؤولية الاجتماعية كالمسائلة الاجتماعية (Corporate Accountability)، والأخلاق المنظمية (Corporate Ethics)، والمواطنة المنظمية (Corporate Citizenship)، والالتزامات المنظمية (Corporate Obligations) (مصطفى، 2023). ومن أهم الأعمال التطويرية لهذا المفهوم هو ما يطلق عليه بهرم المسؤولية الاجتماعية (1991) Carroll، والذي أشار فيه إلى أن هناك أربعة أجزاء أو أبعاد للمسؤولية الاجتماعية يتم تصويرها على شكل هرم، تُشكّل في مجموعها المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتضم كلًا من البعد الاقتصادي، والبعد القانوني، والبعد الأخلاقي، والبعد الخيري. بدايةً تعتبر المسؤولية الاقتصادية هي أساس الهرم وجميع المسؤوليات الأخرى، حيث أن الدافع والغرض الأساسي من إنشاء المنظمات هو تحقيق الربحية. وبالإضافة إلى دافع تحقيق الربح فإن المجتمع يتطلب من المنظمات أن تمتثل للأنظمة والقوانين الصادرة عن الولايات والحكومات، وبذلك تشكل المسؤولية القانونية الطبقة الثانية في الهرم. وتأتي بعد ذلك المسؤولية الأخلاقية التي تضم المعايير الأخلاقية المقبولة أو المحظورة من قبل أفراد المجتمع وتُشكّل ما يعتبره المستهلكون، والموظفون، والمساهمون والمجتمع بصورة عامة عادلًا ومحافظًا على الاحترام ويحمي الحقوق المعنوية لأصحاب المصلحة. ويعني ذلك أن تتصرف المنظمة كمواطن صالح، من خلال الانخراط في أعمال أو برامج لتعزيز رفاهية الفرد ورضاه. أما المسؤولية الخيرية فهي تعني بأن تكون طريقة أداء المنظمات تتفق

مع التوقعات الخيرية للمجتمع، وتعدّ الأنشطة التطوعية التي تقوم بها المنظمات كالمساهمة بمواردها المالية أو بوقت موظفيها في مشاريع أو برامج تنفيذية تفيد المجتمع– كالفن والتعليم– من أمثلة المسؤولية الخيرية.

أيضًا هناك مجموعة من المبادئ المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، منها: إمكانية مسائلة المنظمات عن أي سياسات أو إجراءات اتخذتها المنظمة ولها تأثير سلبي على التنمية الاجتماعية أو التنمية المستدامة، وكذلك شفافية القرارات والأنشطة التي تقوم بها المنظمة، والإفصاح عن سياستها وقراراتها فيما يتعلق بالمجتمع والبيئة، بالإضافة إلى ضرورة التزامها بالسلوكيات الأخلاقية كالأمانة والعدل، وكذلك الالتزام بالقوانين والأنظمة المحلية والدولية واحترام المعايير الدولية وحقوق الإنسان (محمود، 2022).

وفي الواقع، فإن أهمية الشمول المالي تنبع من أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، فهو من خلال تعزيز وصول الخدمات والمنتجات المالية المصرفية وغير المصرفية إلى كافة فئات المجتمع يُسهّل الوصول إلى مصادر التمويل، وتطوير الشركات الصغيرة الناشئة، وتوسعة الشركات المتوسطة، وتخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع، وتحسين مستوياتهم المعيشية، ممّا ينعكس على الجانب الاقتصادي والتنموي للدول وتحقيق الرخاء فيها. وبالتالي يمكن القول بأن الشمول المالي في حقيقته هو مسؤولية اجتماعية سواءً على الدولة أو البنوك؛ لضرورة مساعدة الأفراد البعيدين عن التسهيلات المصرفية، حيث يُعنى بتوفير وصول متساوٍ من قبل الأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية بالكامل. وتشمل تلك المنتجات والخدمات المالية جميع الأعمال المصرفية، والتأمين، والاستثمار وغير ذلك، الأمر الذي يجعل من الشمول المالي أداةً هامة في تحقيق مساعي المسؤولية الاجتماعية.

2-3 استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تلعب أنظمة الحوكمة دورًا مهمًا وحيويًا في تحقيق أهداف الشمول المالي وتعزيزه من خلال المؤسسات المالية مثل البنوك، والتي بدورها تعتبر مُحفّز قوي على نجاح أي مجتمع، حيث يتحقق الشمول المالي بوجود حوكمة سليمة وقوية للبنوك. فمن المتعارف عليه خضوع الشركات بجميع أنواعها لتنظيمات صارمة، لا سيّما إن كانت منظمات مالية مثل البنوك، الأمر الذي يجعل هيكلة حوكمتها تختلف عن هياكل الشركات التقليدية. ويتمثّل عمل البنوك في تقديم الخدمات المالية لجميع شرائح السكان، وخاصة البعيدة منها أو ذوات الدخل المحدود، الأمر الذي يتطلب معاملة خاصة، ويقع كل ذلك ضمن أهداف ووسائل الشمول المالي. وبالتالي فإن الارتباط بين حوكمة الشركات والشمول المالي مهم للغاية، الأمر الذي قد يعكس واقع حوكمة الشركات من خلال نتائج الشمول المالي (Makina, 2021; Ozili, 2021).

وتُعدّ استقلالية مجلس الإدارة أحد خصائص مجلس الإدارة والذي يُعدّ من أهم آليات حوكمة الشركات، ويُقصد باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وجود أعضاء ضمن المجلس مستقلين تمامًا عن الإدارة التنفيذية للشركة، بحيث لا تربطهم بالشركة أو إدارتها أي علاقة أو مصلحة شخصية (Al Farooque et al., 2020). كما تُعدّ استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ذات أهمية كبيرة نظرًا للدور الرقابي الذي يلعبه الأعضاء المستقلين بعيدًا عن المصالح الشخصية وتقليل تضارب المصالح، ولتنوّع الخبرات التي يتمتع بها العضو المستقل، بالإضافة لدورها في زيادة كفاءة قرارات المجلس والحدّ من السلوكيات غير الرشيدة للمدراء (عبد الرحيم، 2019؛ Hutchinson et al، 2008). وقد نصّت لائحة حوكمة الشركات (2017) في المملكة العربية السعودية على ضرورة مراعاة استقلالية أعضاء مجالس إدارة الشركات من خلال ألّا يقل عدد أعضاء المجلس المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر. وقد أوضحت المادة التاسعة عشر في لائحة حوكمة الشركات (2017) عوارض الاستقلال، والتي من بينها تملّك عضو مجلس الإدارة لنسبة (5%) أو أكثر من أسهم الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

3- الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات السابقة دور الشمول المالي في تحسين أداء المسئولية الاجتماعية، وأخرى درست العكس، كما تعمقت دراسات أخرى في العلاقة بين هذين المتغيرين من خلال دراسة دور المتغيرات المعدلة في تغيير طبيعة العلاقة بينهما. وفي ضوء ما سبق قسّمت الباحثات الدراسات السابقة إلى قسمين: قسم يستعرض تأثير مؤشرات الشمول المالي على أداء المسئولية الاجتماعية، وقسم يستعرض تأثير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة كمتغير معدل على العلاقة بينهم، ويختتم هذا الجزء بالتعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية التي سيتم ملئها من خلال الدراسة الحالية.

3-1 تأثير مؤشرات الشمول المالي على أداء المسؤولية الاجتماعية

تناولت الأدبيات المحاسبية موضوع الشمول المالي بمفهومه وخصائصه ودراسة أبعاده المتنوعة (شاهين وقفيشة، 2020؛ المهدي، 2023؛ أوسياف وشاوي، 2021)، كما بحثت في أثره على جوانب متنوعة مثل النمو الاقتصادي (صديقي ولوالبية، 2023؛ Adedokun and Ağa، 2023)، والربحية (الشحات وأبوالديار، 2023) والاستقرار المالي (طرفية، 2021؛ Douma and Bendob، 2023)، وغيرها. وفيما يخص الدراسات التي ربطت الشمول المالي بالمسؤولية الاجتماعية، فهناك بعض الدراسات التي تناولت هذه العلاقة من ناحية أثر المسئولية الاجتماعية على الشمول المالي، فعلى سبيل المثال، قام عدد من الباحثين في فيتنام بمحاولة تقديم أدلة تجريبية حول طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات في القطاع المصرفي، وقد تمّ قياس المسؤولية الاجتماعية بواسطة النسبة بين المساهمات الخيرية وأرباح البنوك، وتمّ

قياس الشمول المالي بعدد فروع البنوك وعدد ممثلي الخدمة من موظفي البنك. وقد توصلت النتائج إلى أهمية أنشطة المسؤولية الاجتماعية للبنوك وأنها تؤثر بشكل إيجابي على الشمول المالي، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لحجم البنك على مستوى الشمول المالي (Vo et al., 2022). وفي دراسة أخرى تم تحليل البيانات المالية لعدد (31) مصرف في إندونيسيا للفترة (2015م–2019م)؛ لمعرفة تأثير المسؤولية الاجتماعية للمصارف على كل من الأداء المالي والشمول المالي، والاستقرار المالي. وتوصلت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي كبير للمسؤولية الاجتماعية للمصارف على كل من الأداء المالي والشمول المالي، كما أن مستوى الرافعة المالية يُؤثر إيجابًا على الأداء المالي، وله تأثير سلبي ذو دلالة احصائية على الاستقرار المالي (Widi et al., 2021).

بينما أوضحت دراسات أخرى أثر الشمول المالي على المسئولية الاجتماعية، والذي يتماشى مع اتجاه العلاقة محل الدراسة الحالية، فقد أكدت دراسة فراح وعبد العزيز (2021) على أن تحقيق مساعي المسؤولية الاجتماعية من قبل البنوك تجاه الأفراد يعتمد بدرجة كبيرة على قيام البنك بتحقيق الشمول المالي وذلك من خلال تقديم الخدمات لأكبر شريحة من المجتمع وإمكانية الوصول إلى أفراده، الأمر الذي يعود بالنفع اقتصاديًا واجتماعيًا وتنمويًا على الدول. كما وضّحت دراسة مصطفى (2023) مدى تأثير الشمول المالي بمؤشراته (سهولة الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية المقدمة) في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية مُقاسة بعدد فرص العمل المتاحة للمجتمع، وبنسبة الزكاة المدفوعة، وقد طُبقت الدراسة على (6) بنوك (بنكين من جمهورية مصر العربية وأربع بنوك من السعودية) للفترة (2011م–2020م). وقد توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي له دور كبير في تحقيق المسؤولية الاجتماعية على الرغم من محدودية المعرفة لمفهومي الشمول المالي وتطبيق المسؤولية الاجتماعية في الدولتين. كما وقد أُيّدت النتيجة السابقة بدراسة محمود (2022) التي سعت إلى التعرف على مدى الأهمية النسبية لمؤشرات الشمول المالي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لعدد من البنوك التجارية في محافظة أسيوط (جمهورية مصر العربية). وقد سبق أن توصلت دراسة الشُرفا (2019) إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين مؤشرات الشمول المالي ومدى تحقق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة خلال عام 2016.

3-2 تأثير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وأداء المسؤولية الاجتماعية

من خلال البحث في الأدبيات السابقة يتضح أنه لا يوجد دراسة قد اختبرت بشكل مباشر متغيرات الدراسة الثلاثة معاً: المسؤولية الاجتماعية والشمول المالي واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، الأمر الذي

يؤكد على ضرورة البحث في هذه الجوانب وإجراء المزيد من الاختبارات البحثية الإحصائية وتقديم أدلة تطبيقية أكثر حولها. ويمكن حصر بعض المجهودات البحثية التي قد يكون لها علاقة بشكل جزئي بمتغيرات الدراسة في جانبين: دراسات تناولت متغير معدّل على العلاقة بين الشمول المالي والمسئولية الاجتماعية، ودراسة استخدمت استقلالية مجلس الإدارة كمتغير معدّل في أحد جوانب متغيرات الدراسة الحالية.

فيما يتعلق بتناول متغير معدّل على العلاقة بين الشمول المالي والمسئولية الاجتماعية، فهناك دراسة Singh et al. (2021) والتي هدفت إلى معرفة تأثير المسؤولية الاجتماعية على الشمول المالي في المصارف في الهند، وقد استخدمت الدخل كمتغير معدّل للعلاقة، وتمّ جمع البيانات من خلال أداة الاستبانة في عام 2019. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للمسؤولية الاجتماعية على الشمول المالي، بينما لم يكن هناك أي أثر للدخل على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والشمول المالي. وأيضاً دراسة Bhattacharyya and Khan (2023) والتي بحثت في العلاقة التفاعلية بين إنفاق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية في الهند والشمول المالي وأدائها، مع توظيف الشمول المالي كمتغير معدل للعلاقة بين المسئولية الاجتماعية والآداء. وقد تم التوصل إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لها تأثير إيجابي على أدائها، بينما الشمول المالي كان له تأثير سلبي على آداء الشركات كعلاقة أخرى، وأيضاً تأثير سلبي كمعدل على العلاقة بين المسئولية الاجتماعية والآداء.

ومؤخراً، قامت دراسة Li& Gui (2025) باختبار أثر الشمول المالي على سلوك المسؤولية الاجتماعية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الصين، مع التركيز على أثر الثقة المفرطة لدى الإدارة على هذه العلاقة. حيث تم توصيف الثقة المفرطة في الدراسة من خلال ثلاث مؤشرات: مستوى حماية الملكية الفكرية، قدرة الشركة على البقاء، والبيئة التنافسية في السوق. ولقد خلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي يُمكّن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصين من تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، خاصةً عندما يقود هذه الشركات قادة يتمتعون بثقة مفرطة أو برؤية ثاقبة.

وأما الدراسات التي استخدمت استقلالية مجلس الإدارة كمتغير معدّل مع أحد متغيرات الدراسة الحالية سواء المسئولية الاجتماعية أو الشمول المالي، فهناك دراسات تناولت الحوكمة بشكل عام كمتغير معدل في بعض الدراسات، مثل دراسة كمال وآخرون (2021) والتي اختبرت تأثير الشمول المالي ومؤشر المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية في دولة باكستان على الاستقرار المالي والربحية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي هام للشمول المالي له على الاستقرار المالي وربحية البنوك، كما أن المسؤولية الاجتماعية للبنوك تتمتع بعلاقة إيجابية مع استقرار البنوك وربحيتها، كما أوضحت النتائج أن دور حوكمة

الشركات مهم وقوي كمعدّل في العلاقة بين الشمول المالي والمسؤولية الاجتماعية على الاستقرار والربحية في البنوك.

كما أن دراسة .Bibi et al (2024) حللت العلاقة بين عدد من المتغيرات (الشمول الاجتماعي، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشمول المالي) وتأثير حوكمة الشركات كمتغير معدل على هذه العلاقات في 46 دولة من عام 2010 إلى عام 2020. وقد تم تقسيم العينة إلى جزئين فرعيين: دول ذات متوسطات عالية في الشمول المالي ودول ذات مستويات منخفضة في الشمول المالي. وقد توصلت النتائج إلى أن الحوكمة اذا تواجدت مع بنية تحتية سليمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشمول الاجتماعي القوي فإن ذلك يعزز من الشمول المالي ايجابياً، وهذا على صعيد العينة الكاملة وأيضاً على صعيد البلاد ذات المستوى العالي للشمول المالي، ويقل هذا التفاعل بانخفاض مستوى الشمول المالي. أما على صعيد الدول ذات مستوى الشمول المالي المنخفض، فيصبح التفاعل بين الحوكمة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سلبياً على الشمول المالي. وتؤكد هذه النتائج الدور المُعدّل للحوكمة في الروابط بين الشمول المالي والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشمول الاجتماعي.

وهناك دراسات أخرى ركزت على استقلالية مجلس الإدارة كمتغير معدل في العلاقات، ومنها دراسة .Zaid et al (2020) والتي ركزت على معرفة أثر إشراك أصحاب المصلحة من المساهمين المحترفين من مستثمرين حكوميين ومؤسساتيين وأجانب، على إفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكيفية تشكيل هذه العلاقة بتعديلها من خلال معرفة أثر مستوى استقلال مجلس الإدارة عليها. ولقد كشفت الدراسة عن أن تأثير المساهمين على افصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات يزداد إيجابيةً في ظل ارتفاع مستوى استقلال مجلس الإدارة.

إضافة إلى ذلك، فقد قامت دراسة .Karim et al (2023) بالتعرف على أثر حوكمة الشركات وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات على أداء الشركات الماليزية، مع الأخذ في الاعتبار الدور المعدل لاستقلال مجلس الإدارة على هذه العلاقات. وقد أوضحت النتائج أن لاستقلال مجلس الإدارة تأثيراً سلبياً على العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات وأداء الشركة. الأمر الذي لفت الأنظار إلى إعادة تعريف نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في مجلس الإدارة وفق أنظمة الحوكمة، بما يقلل من تدخلهم غير الضروري في العمليات اليومية للمنشآت. وأيضاً دراسة .Munir et al (2024) والتي بحثت في أثر استقلالية مجلس الإدارة وتمركز الملكية على العلاقة بين الشمول المالي وآداء البنوك في أربع دول: باكستان، والهند، وبنغلاديش وسريلانكا من عام 2010 إلى عام 2021. وقد وجدت الدراسة أن

هناك علاقة قوية بين كلا من الشمول المالي وآداء البنوك، ولكن تمركز الملكية واستقلال مجلس الإدارة يُخففان من قوة هذه العلاقة.

3-3 التعليق على الأدبيات المحاسبية وتحديد الفجوة البحثية

بناءً على ما سبق، يمكن حصر بعض النقاط الهامة كالتالي:

- إجماع غالبية الباحثين على أهمية الشمول المالي وتطبيقه، وخصوصًا في دول العالم العربي، نظرًا لما للشمول المالي من آثار متعددة على عدة نواحي (منها الجانب الاقتصادي، والجانب الاستراتيجي، والجانب التنموي، والجانب الاجتماعي)، حيث يُساهم بشكل عام في تقدّم الدول وتطورها.

- أن تطبيق الشمول المالي يحتاج إلى عدد من العوامل مثل: توفر البنية التحتية الملائمة للقطاعات المالية والتي تدعم آلية التمويل منذ البدء فيه وحتى استحقاقه في وقته المحدد مع الحفاظ على حماية حقوق جميع الأطراف. أيضًا ضرورة تعزيز هذه العمليات بالتكنولوجيا الحديثة والرقمية، سواءً في الأنظمة، والبرامج المدعمة، وقواعد البيانات، ومرونة وسرعة إتمام الإجراءات.

- ضرورة توفر الوعي الثقافي والمهني اللازم من أجل تطبيق الشمول المالي والاستفادة منه على جميع الأصعدة، ومن أهمها الصعيد الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية). ومن هذا المنطلق، تركز الحكومات والجهات البحثية على هذا الجانب وتُشجّع على القيام بالمزيد من الدراسات الهادفة؛ لتعزيز مفهوم الشمول المالي وفوائده وآثاره المختلفة.

- أنه على الرغم من أهمية موضوع الشمول المالي، وعدم حداثته إلى حد ما، إلا أنه ما زال هناك فجوة بحثية كبيرة في الأدب المحاسبي في هذا الجانب، وخصوصًا فيما يتعلق بتطبيقه في دول الشرق الأوسط، وتحديدًا في المملكة العربية السعودية. حيث يتّضح بعد مراجعة الأدبيات نُدرة الدراسات المطبقة على الشركات السعودية، نذكر منها دراسة Soliman et al. (2022) التي هدفت إلى قياس العلاقة بين الشمول المالي واستدامة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ومدى توافر التمويل لها، وكيف أنه يُساهم في تعزيز بقاء واستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأيضًا سعت دراسة Al-Hanawi et al. (2020) إلى تقدير تأثير الشمول المالي على الصعوبات المالية في الوصول إلى الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية، وآخرون قاموا باختبار مدى فعالية الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال أربع مؤشرات مالية هي السيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي، والمساءلة (AbdulKareem et al., 2021). أيضًا، بحثت دراسة Elmonshid et al. (2022) في العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية على المدى القصير والطويل، وأكدت على أن زيادة الاهتمام بمحو الأمية

المالية، وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية، والنهوض بخدمة العملاء عبر الإنترنت، وزيادة عدد البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية من شأنه أن يحسّن الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، بينما اهتمت دراسة أخرى في محددات الشمول المالي، والعوائق التي تحول دون الشمول المالي، والدوافع للادخار والائتمان من خلال القطاع المالي السعودي، وأوضحت كيف يُمكن استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي (Khan and Alhadi, 2022). وسعت دراسة Aref (2017) لاستكشاف التفاعل بين الشمول المالي والخدمات المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية، كما بحثت دراسة Shabir and Ali (2022) في حجم الشمول المالي من حيث ملكية واستخدام المنتجات المالية عبر الجنسين في المملكة العربية السعودية، واهتمت دراسة حسين ومحمد (2022) بتحليل وضع الشمول المالي في القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية ومدى تعزيزه في ظل جائحة كورونا، وأخيرًا اختبرت دراسة فلاته (2021) العلاقة بين مؤشرات مدى فعالية لجان المراجعة واستدامة الشمول المالي بالبنوك في المملكة العربية السعودية.

وبالتالي فإنه يمكن ملاحظة أن هناك فجوة علمية قائمة في نطاق متغيرات وموضوع الدراسة الحالية، الأمر الذي يُشجّع على القيام بهذه الدراسة وتقديم أدلة أكثر في جوانب الدراسة المختارة.

4- الدراسة التطبيقية

4-1 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الاستنباطي (Deduction Approach)؛ نظرًا لنوع بيانات الدراسة الكمية، والتي تستند إلى مجموعة من القوانين؛ لقياس متغيرات الدراسة. ويبدأ المنهج الاستنباطي في هذه الدراسة من صياغة الفروض بناء على نتائج الدراسات السابقة، ومن ثم جمع البيانات وتحليلها، واختبار الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. ولتحليل البيانات، استخدمت الدراسة المنهج الاحصائي الوصفي من خلال المتوسطات الحسابية والتكرارات والانحرافات المعيارية، وللتحقّق من صحة الفروض، استخدمت المنهج الاحصائي الاستدلالي.

4-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من قطاع البنوك المدرج في سوق المال السعودي، وقد تمّ اختيار هذا القطاع؛ لالتزامه بتوفير خدمات الشمول المالي، وتكونت العينة من جميع البنوك وعددها (10) ضمن القطاع البنكي (بنك الرياض، وبنك الجزيرة، والبنك السعودي للاستثمار، والبنك السعودي الفرنسي، والبنك السعودي الأول، والبنك العربي الوطني، ومصرف الراجحي، وبنك البلاد، ومصرف الإنماء، والبنك الأهلي

السعودي)، لفترة 10 أعوام (2014م–2023م)، وبذلك تصبح عدد مشاهدات الدراسة الحالية (100) مشاهدة.

4–3 مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة الحالية في جمعها للبيانات على المصادر الثانوية (Secondary Sources)، والتي تتمثل في الكتب، والمقالات، والرسائل العلمية وغيرها من المراجع الموثوقة؛ لإعداد الإطار النظري للدراسة، وعلى التقارير السنوية المدرجة في سوق المال السعودي، وفي المواقع الإلكترونية للبنوك، والبنك المركزي السعودي؛ لإعداد الدراسة التطبيقية.

4–4 متغيرات الدراسة والأساليب الاحصائية المتبعة

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في معرفة تأثير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وأداء المسئولية الاجتماعية. ويوضح الجدول رقم (2) كيفية قياس المتغيرات المتمثلة في الهدف كالتالي:

جدول 2: توصيف متغيرات الدراسة

طبيعة المتغيرات	المتغيرات		الرمز المستخدم	المرجع
المتغير المستقل *Independent Variable*	مؤشرات الشمول المالي	عدد فروع البنك	NBB	(Ditta & Arifiansyah, 2020) (شاهين وقفيشة، 2020؛ الشُرفا، 2019)
		عدد أجهزة الصرف الآلي	NATM	
		توزيع نقاط البيع	POS	
المتغير المعدل *Moderator Variable*	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأعضاء المستقلين في المجلس/عدد أعضاء مجلس الإدارة	BIND	(Hakimi et al., 2023; Munir et al., 2024)
المتغير ات الضابطة *Control Variables*	حجم البنك	(لوغاريتم الأساس الطبيعي لإجمالي الإيرادات)	LN-REVENUE	(الجويسم وعامر، 2020؛ عوض، 2021)
	عمر البنك	منذ تاريخ تأسيسها	BANKAGE	(Ramzan et al., 2021)
	نشاط لجنة المراجعة	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	AUDACTIVITY	(Elbahar et al., 2024)
المتغير التابع *Dependent Variable*	أداء المسئولية الاجتماعية	مبادرات المسئولية الاجتماعية	SRI	(الشُرفا، 2019)

4-4-1 منهج الإحصاء الوصفي

تم إجراء الإحصاء الوصفي عن طريق حساب كل من الحدّ الأدنى، والحدّ الأعلى، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة؛ وذلك بهدف إعطاء وصف للملامح الأساسية لبيانات الدراسة، واستكشاف طبيعة عينة الدراسة واتجاهات المتغيرات المستخدمة في اختبار الفروض كما يظهر بالجدول رقم (3) التالي:

جدول 3: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد المشاهدات	الإحصاء الوصفي			
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى
عدد فروع البنك NBB	100	188.71	160.82	554	48
عدد أجهزة الصرف الآلي NATM	100	1676.04	1366.24	5215	372
توزيع نقاط البيع POS	100	64175.31	101420.6	601153	2690
أداء المسئولية الاجتماعية SRI	100	20.35	22.86	106	0
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة BIND	100	4.19	1.02	7	2
نشاط لجنة المراجعة AUDACTI	100	6.49	1.9	12	4
حجم البنك REVENUE- LN	100	6.82	0.32	7.54	6.32
عمر البنك BAGE	100	42.2	17.67	70	7

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1-الحدّ الأدنى لعدد فروع البنك بالبنوك محل الدراسة 48 فرع والحد الأعلى 554 فرع، بمتوسط 189 فرع تقريبًا، وانحراف معياري 161 فرع، وبناءً على ذلك يتضح وجود تفاوتًا بين عدد فروع البنوك تحت الدراسة.

2-الحدّ الأدنى لعدد أجهزة الصرف الآلي بالبنوك محلّ الدراسة 372 صراف، والحدّ الأعلى 5215 صراف، بمتوسط 1676 صراف، وانحراف معياري 1366 صراف، الأمر الذي يعكس حقيقة وجود اختلافات وتباين كبير في عدد أجهزة الصرف الآلي لدى البنوك السعودية.

3-الحدّ الأدنى لتوزيع نقاط البيع بالبنوك محل الدراسة 2690 نقطة بيع، والحدّ الأعلى 601153 نقطة بيع، بمتوسط 64175 نقطة بيع، وانحراف معياري 101420، الأمر الذي يُشير إلى وجود اختلاف كبير في مستوى توزيع نقاط البيع لدى البنوك بعينة الدراسة.

4-الحدّ الأدنى لعدد مبادرات المسئولية الاجتماعية بالبنوك محل الدراسة صفر مبادرة، والحدّ الأعلى 106 مبادرة، بمتوسط 19 مبادرة تقريبًا، وانحراف معياري 22 مبادرة. الأمر الذي يعكس حقيقة وجود اختلافات وتباين عدد مبادرات المسئولية الاجتماعية من بنك لآخر، كما يعكس واقع عدم قيام بعض بنوك العينة بأي من مبادرات المسئولية الاجتماعية..

5-الحدّ الأدنى لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة بالبنوك محل الدراسة عضوين فقط، والحدّ الأعلى 7 أعضاء، بمتوسط 4 أعضاء، وانحراف معياري عضو واحد فقط، وبناءً على ذلك يتضح عدم وجود تفاوت بين عدد الأعضاء التي تتميز باستقلالية مجلس الإدارة بالبنوك تحت الدراسة.

6-الحدّ الأدنى لنشاط لجنة المراجعة في البنوك محل الدراسة 4 اجتماعات، والحدّ الأعلى 12 اجتماع، بمتوسط 7 اجتماعات تقريبًا، وانحراف معياري اجتماعين، وبناءً على ذلك يتضح عدم وجود تفاوت بين عدد الاجتماعات بالبنوك تحت الدراسة.

7-الحدّ الأدنى للوغاريتم إجمالي إيرادات البنوك محل الدراسة 6 ريال، والحدّ الأعلى تقريبًا 8 ريال، بمتوسط 7 ريال تقريبًا، وانحراف معياري 0.32، وبناءً على ذلك يتضح عدم وجود تفاوت بين لوغاريتم إجمالي إيرادات بالبنوك تحت الدراسة.

8-الحدّ الأدنى لعمر البنك محل الدراسة 7 أعوام، والحدّ الأعلى 70 عام، بمتوسط 42 عام، وانحراف معياري 18 عام تقريبًا، وبناءً على ذلك يتضح وجود تفاوت بين البنوك تحت الدراسة، حيث يتضح أن هناك، بنوك حديثة التأسيس، وبنوك تأسست من فترة طويلة، وهذا يعطيها ميزة في أن أداء المسئولية الاجتماعية عالي لقيامها طوال فترتها بعدد كبير من المبادرات.

ممّا سبق، اتضح وجود فروق كبيرة بين الحدّ الأدنى والحدّ الأعلى لكل من المتغيرات (عدد فروع البنك، وعدد أجهزة الصرف الآلي، وتوزيع نقاط البيع، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع قيمة الانحراف المعياري؛ لعدم وجود تجانس، فقد تمّ أخذ لوغاريتم الأساس الطبيعي Natural log (ln) لهذه المتغيرات واستخدامه في باقي تحليلات الدراسة.

4-4-2 تحليل سلوك المتغيرات عبر الزمن

يتناول هذا الجزء تحليل سلوك جميع متغيرات الدراسة (المستقلة والتابعة والمعدّلة والضابطة) عبر الزمن (2014م-2023م)؛ بهدف تقديم صورة واضحة عن تطور المتغيرات واتجاهاتها من خلال احتساب الوسط الحسابي لجميع البنوك في كل أعوام فترة الدراسة. ويمكن عرض ذلك في الجدول رقم (4) التالي:

جدول 4: سلوك متغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية (2014م-2023م) للبنوك السعودية

المتغيرات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد فروع البنك NBB	176.9	183.1	187.8	191.4	190.6	198	191.8	191.7	189.7	186.1
عدد أجهزة الصرف الآلي NATM	1455.4	1613.1	1765.8	1719.2	1752.5	1830.8	1773.1	1640.5	1620.8	1589.2
توزيع نقاط البيع POS	12284.3	20522.3	24505.9	27399.6	31945.2	41957.9	69889	101289.1	142360.1	169599.7
أداء المسئولية الاجتماعية SRI	10.1	8.3	28.6	36.5	19.1	19	17.3	21.6	18.4	24.6
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة BIND	4.2	4.4	4.4	4	3.8	4.3	4.2	4.1	3.8	4.7
نشاط لجنة المراجعة AUDACTI	5.6	5.5	5.4	6.1	6.3	6.9	7.1	7.6	7.5	6.9
LN-REVENUE حجم البنك	7.0	6.5	6.5	6.8	6.8	6.8	7.3	6.5	6.7	7.3
عمر البنك BAGE	37.7	38.7	39.7	40.7	41.7	42.7	43.7	44.7	45.7	46.7

يُلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- شهد عدد فروع البنك استقرارًا نسبيًا خلال فترة الدراسة حيث بلغ 177 فرع بعام 2014م في المملكة العربية السعودية، بينما وصل إلى ذروته بعام 2019م حيث وصل عددها 198 ثم بدأ يتناقص نسبيًا إلى أن وصل 186 فرع بعام 2023م. أما أجهزة الصرف الآلي فقد شهد زيادة نسبية خلال فترة الدراسة حيث بلغ 1455 بعام 2014م، بينما وصل عدد الأجهزة إلى ذروته بعام 2019م حيث بلغ 1831، ثم بدأ يتناقص نسبيًا إلى أن وصل 1589جهاز في عام 2023م، على النقيض من ذلك، كانت هناك زيادة مضطردة وتذبذبًا كبيرًا في عدد توزيع نقاط البيع خلال أعوام الدراسة إلى أن أصبحت الزيادة تبلغ 157,316 نقطة بيع في عام 2023.
- شهد عدد أداء المسئولية الاجتماعية للبنوك السعودية، تزايدًا ملحوظًا حتى بلغ ذروته (37) مبادرة تقريبًا في عام 2017، ثم انخفض تدريجيًا حتى وصل (17) مبادرة تقريبًا في عام 2020، وقد يرجع ذلك السبب للانعزال الذي حدث في فترة كورونا، ثم عاد للتزايد حتى وصل (25) مبادرة تقريبًا في عام 2023.

- شهدت المتغيرات الضابطة والمتمثلة في نشاط لجنة المراجعة، وحجم وعمر البنك استقرارًا نسبيًا خلال أعوام الدراسة.

كما تمَّ عرض تحليل سلوك جميع متغيرات الدراسة (المستقلة والتابعة والمعدّلة والضابطة) عبر الزمن (2014م–2023م) في الأشكال البيانية (من الشكل رقم (2) إلى الشكل رقم (9)) كالتالي:

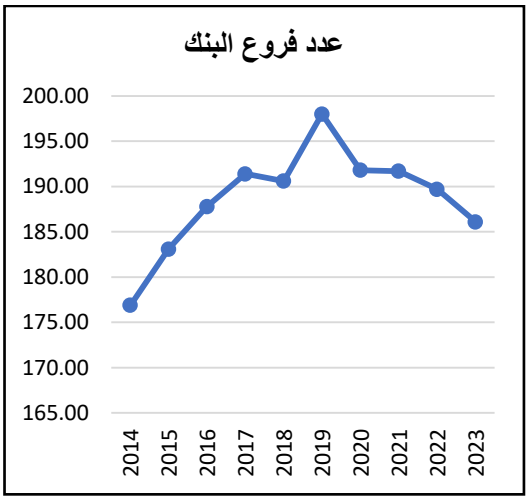

شكل 2: سلوك عدد فروع البنك خلال الفترة الزمنية (2014م–2023م) بالبنوك السعودية

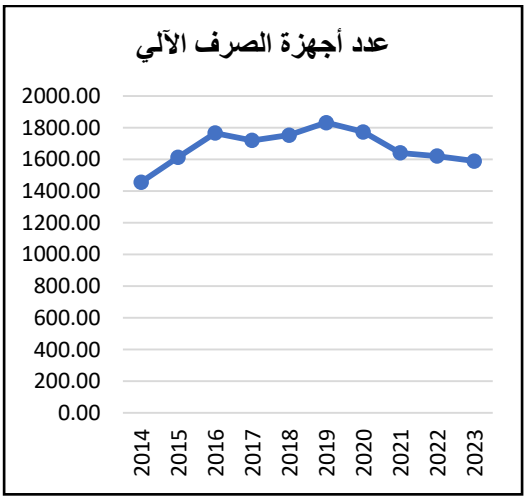

شكل 3: سلوك عدد أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة الزمنية (2014م–2023م) بالبنوك السعودية

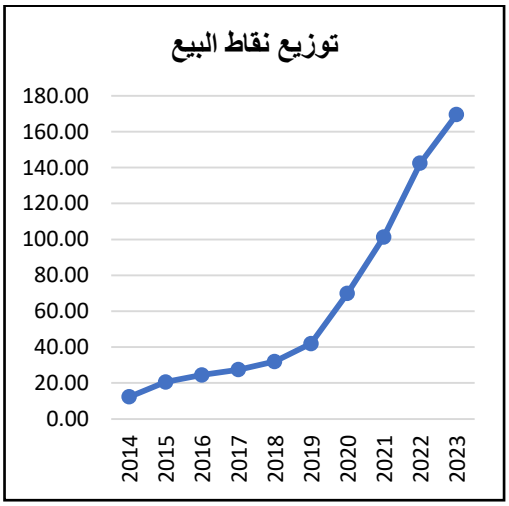

شكل 4: سلوك توزيع نقاط البيع خلال الفترة الزمنية (2014م–2023م) بالبنوك السعودية

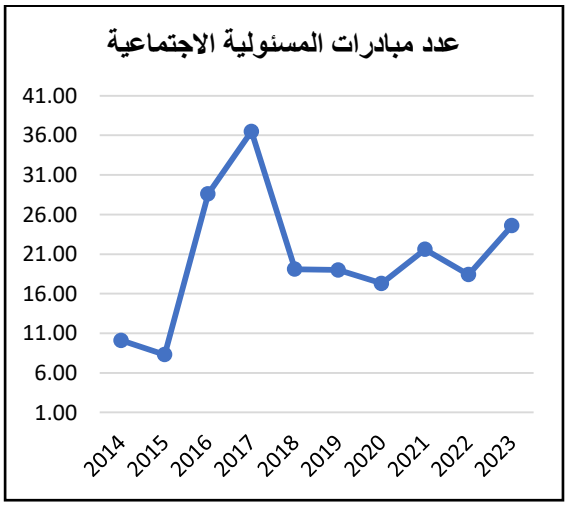

شكل 5: سلوك أداء المسئولية الاجتماعية خلال الفترة الزمنية (2014م–2023م) بالبنوك السعودية

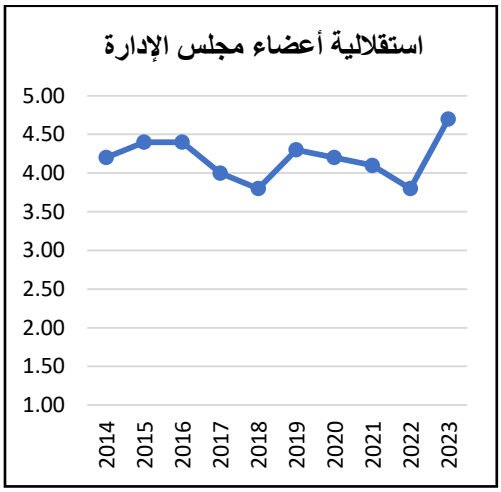

شكل 6: سلوك استقلالية أعضاء مجلس الإدارة خلال الفترة الزمنية (2014م-2023م) بالبنوك السعودية

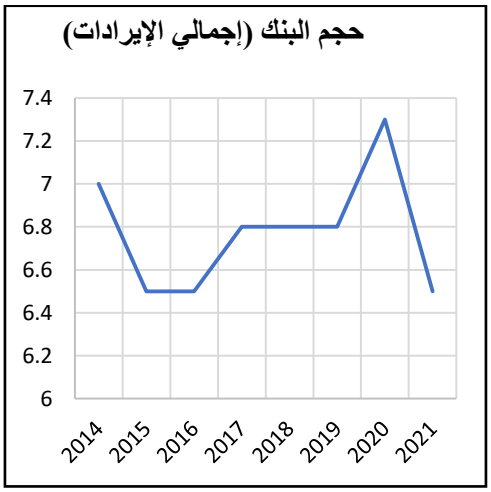

شكل 7: سلوك حجم البنك خلال الفترة الزمنية (2014م-2023م) بالبنوك السعودية

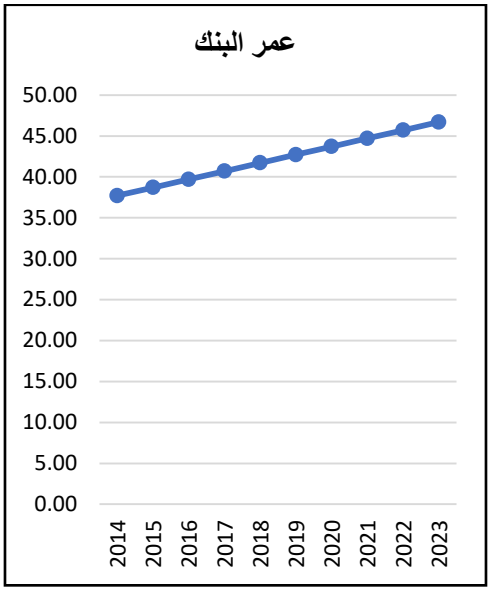

شكل 8: سلوك عمر البنك خلال الفترة الزمنية (2014م-2023م) بالبنوك السعودية

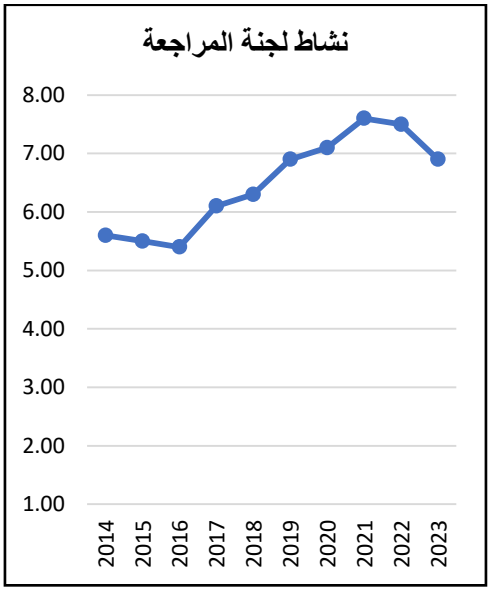

شكل 9: سلوك نشاط لجنة المراجعة خلال الفترة الزمنية (2014م-2023م) بالبنوك السعودية

4-4-3 منهج الإحصاء الاستدلالي

قامت الدراسة بتطبيق أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression؛ وذلك بهدف دراسة تأثير المتغيرات المستقلة والمعدلة للعلاقة والرقابية على المتغير التابع، ويشتمل ذلك على تحديد قيمة معامل الارتباط (R)، ومعامل التحديد Coefficient of Determination (R^2)، والخطأ المعياري للتقدير Standard Error of the Estimate (S.E.)، ونتيجة اختبار F وقيمته الاحتمالية للتأكد من معنوية النموذج ككل، ونتيجة اختبار t-test ؛ للتأكد من معنوية المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج، بالإضافة إلى نتيجة اختبار الازدواج الخطي Collinearity باستخدام معامل تضخم التباين Variance Inflation Fact (VIF).

4-4-3-1 اختبار التأثير المباشر

لاستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، لا بد من التأكد من شروط صحة إجراءه. ويتضح من الشكل رقم (9) أن البيانات تتجمع حول الخط المستقيم، ومن الشكل رقم (10) يتضح اعتدالية توزيع البواقي، وبالتالي فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهو شرط من شروط صحة إجراء أسلوب تحليل الانحدار.

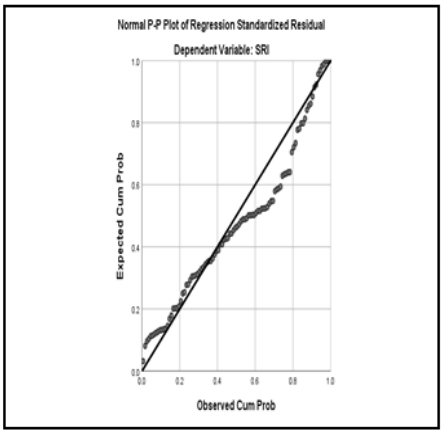

شكل 9: البواقي وخط الانحدار

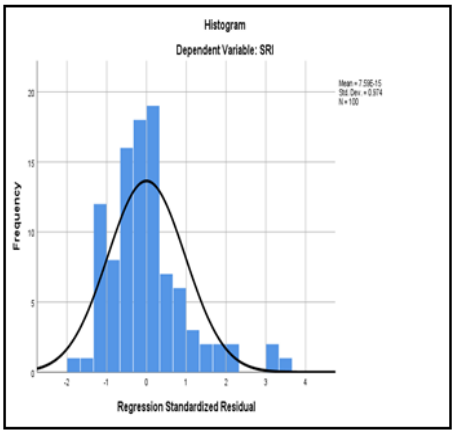

شكل 10: المدرج التكراري للتوزيع الطبيعي

لاختبار الفرض الأول والذي ينص على أنه "**يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي على أداء المسئولية الاجتماعية للبنوك السعودية**"، تم بناء النموذج الاحصائي الأول كما يلي:

$$SRI_{it} = \beta_0 + \beta_1\ \mathrm{NBB}_{it} + \beta_2\ \mathrm{NATM}_{it} + \beta_3\ \mathrm{POS}_{it} + \beta_4\ \mathrm{AUDACTIV}_{it} + \beta_5\ \mathrm{BSIZE}_{it} + \beta_6\ \mathrm{BAGE}_{it} + e_{it}$$

حيث أن:

SRI_{it}	←	أداء المسئولية الاجتماعية للبنك ***i*** خلال الفترة الزمنية ***t***.
NBB_{it}	←	عدد فروع البنك ***i*** خلال الفترة الزمنية ***t***.
$NATM_{it}$	←	عدد أجهزة الصراف الآلي في البنك ***i*** خلال الفترة الزمنية ***t***.
POS_{it}	←	توزيع نقاط البيع في البنك ***i*** خلال الفترة الزمنية ***t***.
$AUDACTI_{it}$	←	نشاط لجنة المراجعة في البنك ***i*** خلال الفترة الزمنية ***t***.
$BSIZE_{it}$	←	حجم البنك ***i*** خلال الفترة الزمنية ***t***.
BAGE		عمر البنك ***i*** خلال الفترة الزمنية ***t***.
e_{it}	←	الخطأ لعشوائي الناتج من نموذج الانحدار المتعدد.

ويوضح الجدول رقم (5) نتائج نموذج الانحدار الأول على النحو التالي:

جدول 5: نموذج الانحدار المتعدد لتأثير مؤشرات الشمول المالي على أداء المسئولية الاجتماعية

المتغيرات	معاملات الانحدار		اختبار t-test		الازدواج الخطي
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاختبار t	المعنوية p-value	معامل تضخم التباين VIF
ثابت المعادلة	373.193	81.635	4.571	0.000	
LN-NATM	9.968	4.512	2.209	0.030	2.949
LN-POS	10.010	3.598	2.782	0.007	4.296
AUDACTI	-3.496	1.208	-2.895	0.005	1.289
LN-REVENUE	-34.165	8.082	-4.227	0.000	8.661
BAGE	0.759	0.165	4.596	0.000	2.090
معامل الارتباط R	0.516				
معامل التحديد R^2	0.266				
الخطأ المعياري للتقدير	20.095				
قيمة اختبار F	6.821				
معنوية اختبار F (p-value)	0.000				
اختبار Durbin-Watson	1.193				

يتضح من الجدول السابق:

1. أن نموذج الانحدار الذي تمّ بناؤه يعتبر نموذج ذو دلالة إحصائية، حيث انخفضت القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار F عن مستوى المعنوية عند 1% ($\alpha = 0.01$ > ***p–value* = 0.000**)، وهي معنوية عالية جدًا، ممّا يدل على ملائمة وجودة نموذج الانحدار، وأنه يُمكن الاعتماد عليه. كما تبين عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي ***Autocorrelation***، حيث تزيد قيمة اختبار دربن واتسن عن 1 (DW = 1.193 > 1).

2. تدل قيمة معامل الارتباط (R) على أن هناك علاقة متوسطة (51.6) بين المتغيرات المستقلة والضابطة وبين المتغير التابع، بلغت أكثر من 50%، أما قيمة معامل التحديد (R^2)، بلغت 26.6، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة والضابطة فسرت تقريبًا 27% من التغيرات التي تحدث في أداء المسئولية الاجتماعية، أما الباقي من النسبة وهي 73% قد ترجع إلى عوامل أخرى لم تتطرق إليها الدراسة الحالية أو إلى الخطأ العشوائي.
3. تمّ حذف المتغير المستقل عدد فروع البنك (NBB) من النموذج؛ حيث سبب مشكلة ارتباط ذاتي مع المتغير المستقل عدد أجهزة الصراف الآلي (LN–NATM)، وبعد حذفه، تبين عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج، حيث أن قيمة معامل التضخم (VIF) لمتغيرات النموذج المستقلة والضابطة تقلّ عن 10، وقد تراوحت بين 1.289 كحدّ أدنى و8.661 كحدّ أعلى.
4. يوجد تأثير إيجابي معنوي للمتغيرات المستقلة عدد أجهزة الصراف الآلي (LN–NATM)، وتوزيع نقاط البيع (LN–POS)، على أداء المسئولية الاجتماعية، حيث تقل القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار ***t*** لتلك المتغيرات عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ($p–value$ = 0.03, 0.007 < α = 0.05).

وترى الباحثات أن ذلك قد يرجع إلى أن مؤشرات الشمول المالي والمتمثلة في الجهود المبذولة من البنوك في خدمة شرائح المجتمع المختلفة في توفير أجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع، لها الأثر في تحسين أداء المسئولية الاجتماعية. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج عدد من الدراسات السابقة (الشُرفا، 2019؛ فراح وعبد العزيز، 2021؛ محمود، 2022؛ مصطفى، 2023)، في حين تعارضت مع نتائج دراستي (Ibne Afzal et al., 2023; Bhattacharyya and Khan, 2023).

5. يوجد تأثير إيجابي معنوي للمتغير الضابط عمر البنك، على أداء المسئولية الاجتماعية، حيث تقل القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار ***t*** لذلك المتغير عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ($p–value$ = 0.000 < α = 0.05). وهذا يدلّ على أن البنوك التي تأسست أولًا، لها عدد مبادرات في المسئولية الاجتماعية أكبر.
6. يوجد تأثير سلبي معنوي للمتغيرين الضابطين حجم البنك (حجم إيرادات البنك)، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، على أداء المسئولية الاجتماعية، حيث تقلّ القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار ***t*** لذلك المتغير عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% ($p–value$ = 0.000, 0.005 < α = 0.05)، ممّا يعني أن ارتفاع كل من حجم إيرادات البنك، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، يُؤدي إلى انخفاض عدد مبادرات المسئولية الاجتماعية.

4-4-3-2- اختبار تأثير المعدّل

من شروط المتغير المعدّل ألا يكون بينه وبين المتغيرات المستقلة علاقة، وللتحقق من هذا الشرط، تم اختبار العلاقة بين المتغير المعدّل (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة)، والمتغيرين المستقلين (عدد أجهزة الصراف الآلي، وتوزيع نقاط البيع) باستخدام اختبار مربع كاي للاستقلالية (Chi-Square)، وظهرت نتائج الاختبار في الجدول رقم (6) التالي:

جدول 6: نتائج اختبار chi-square بين المتغير المعدل والمتغيرات المستقلة

Pearson Chi-Square	قيمة اختبار Chi-Square	المعنوية p-value
LN-NATM	1154.975	0.470
LN-POS	1200.000	0.398

يتّضح من الجدول السابق، أن القيمة الاحتمالية لمربع كاي (0.470) زادت عن مستوى المعنوية 5%، ممّا يدل على أنه لا توجد علاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة كمتغير معدّل وعدد أجهزة الصراف الآلي (LN-NATM) كمتغير مستقل، وهكذا تحقق شرط الاستقلالية مع المتغير المستقل الأول (عدد أجهزة الصراف الآلي).

كما يتّضح أيضًا من الجدول السابق، القيمة الاحتمالية لمربع كاي (0.398) للعلاقة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة كمتغير معدّل وتوزيع نقاط البيع (LN-POS) كمتغير مستقل زادت عن مستوى المعنوية 5%، وبذلك تحقق شرط الاستقلالية مع المتغير المستقل الثاني (توزيع نقاط البيع). وهذا يعني أنه يمكن الاعتماد على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة كمتغير معدّل في الدراسة.

ولاختبار الفرض الثاني "**يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وأداء المسئولية الاجتماعية للبنوك السعودية**"، تمّ بناء النموذج الاحصائي الثاني كما يلي:

$$SRI_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{NATM}_{it} + \beta_2 \text{POS}_{it} + \beta_3 BIND_{it} + \beta_4 BIND_{it} * \text{NATM}_{it} + \beta_5 BIND_{it} * \text{POS}_{it} + \beta_6 \text{AUDACTI}_{it} + \beta_7 \text{BSIZE}_{it} + \beta_8 \text{BAGE}_{it} + e_{it}$$

حيث أن:

$\mathbf{SRI}_{it}$	←	أداء المسئولية الاجتماعية للبنك i خلال الفترة الزمنية t.
$\mathbf{NATM}_{it}$	←	عدد أجهزة الصراف الآلي في البنك i خلال الفترة الزمنية t.
$\mathbf{POS}_{it}$	←	توزيع نقاط البيع في البنك i خلال الفترة الزمنية t.
$\boldsymbol{BIND}_{it}$	←	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في البنك i خلال الفترة الزمنية t.
$\boldsymbol{BIND}_{it} * \mathbf{NATM}_{it}$	←	تفاعل عدد أجهزة الصراف الآلي مع استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في البنك i خلال الفترة الزمنية t.
$\boldsymbol{BIND}_{it} * \mathbf{POS}_{it}$	←	تفاعل توزيع نقاط البيع مع استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في البنك i خلال الفترة الزمنية t.
$\mathbf{AUDACTI}_{it}$	←	نشاط لجنة المراجعة في البنك i خلال الفترة الزمنية t.
$\mathbf{BSIZE}_{it}$	←	حجم البنك i خلال الفترة الزمنية t.
BAGE		عمر البنك i خلال الفترة الزمنية t.
e_{it}	←	الخطأ لعشوائي الناتج من نموذج الانحدار المتعدد.

ويوضح الجدول رقم (7) نتائج نموذج الانحدار الثاني على النحو التالي:

جدول 7: نموذج الانحدار المتعدد لتأثير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة كمتغير معدل على العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وأداء المسئولية الاجتماعية

المتغيرات	معاملات الانحدار		اختبار t-test	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاختبار t	المعنوية p-value
ثابت المعادلة	373.097	80.670	4.625	0.000
LN-NATM	28.146	7.171	3.925	0.000
LN-REVENUE	-34.601	8.062	-4.292	0.000
AUDACTI	-3.703	1.182	-3.132	0.002
BAGE	0.713	0.166	4.295	0.000
BIND * LN-NATM	-38.810	11.372	-3.413	0.001
BIND * LN-POS	23.120	7.822	2.956	0.004
LN-POS	1.537	11.266	0.303	0.763
BIND	-76.400	183.719	-0.416	0.678
معامل الارتباط R	0.555			
معامل التحديد R^2	0.308			
الخطأ المعياري للتقدير	19.623			
قيمة اختبار F	6.892			
معنوية اختبار F (p-value)	0.000			
اختبار Durbin-Watson	1.214			

يلاحظ من الجدول السابق:

1. أنّ نموذج الانحدار الذي تمّ بناؤه يُعتبر نموذج ذو دلالة إحصائية، حيث انخفضت القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار F عن مستوى المعنوية عند 1% ($\alpha = 0.01$ > ***p–value*** = **0.000**)، وهي معنوية عالية جدًا، ممّا يدل على ملائمة وجودة نموذج الانحدار، وأنه يمكن الاعتماد عليه. كما تبيّن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي ***Autocorrelation***، حيث تزيد قيمة اختبار دربن واتسن عن 1 (DW = 1.214 > 1).
2. تدل قيمة معامل الارتباط (R) على أن هناك علاقة متوسطة (55.5) بين المتغيرات المستقلة والمتفاعلة والضابطة وبين المتغير التابع، بلغت تقريبًا 56%، أما قيمة معامل التحديد (R^2)، بلغت 30.8، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة والمتفاعلة والضابطة فسرت تقريبًا 31% من التغيرات التي تحدث في أداء المسئولية الاجتماعية، أما الباقي من النسبة وهي 69% قد ترجع إلى عوامل أخرى لم تتطرق إليها الدراسة الحالية أو إلى الخطأ العشوائي.
3. يوجد تأثير إيجابي معنوي للمتغير المستقل عدد أجهزة الصراف الآلي (LN–NATM)، على أداء المسئولية الاجتماعية، حيث تقل القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار ***t*** لذلك المتغير عن قيمة مستوى المعنوية عند 1% ($\alpha = 0.01$ > ***p–value*** = 0.000)، وهذا التأثير الإيجابي زادت معنويته عن 0.03 في الفرض البحثي الأول (من جدول رقم 5)، بعد إضافة المتغير المعدّل (BIND)، بينما تمّ إلغاء تأثير توزيع نقاط البيع (LN–POS) على أداء المسئولية الاجتماعية في ظلّ وجود المتغير المعدّل (BIND)، حيث زادت القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار ***t*** لذلك المتغير عن قيمة مستوى المعنوية عند 10% ($\alpha = 0.1$ < ***p–value*** = 0.763)، كما لا يوجد تأثير معنوي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة (المتغير المعدّل) على أداء المسئولية الاجتماعية (المتغير التابع)، حيث زادت القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار ***t*** لذلك المتغير عن قيمة مستوى المعنوية عند 10% (***p–value*** $\alpha = 0.1$ < 0.678 =)، وبذلك تحققت شروط المتغير المعدّل، وهي تغيير العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابع، وأن المتغير المعدّل لا يُؤثر على المتغير التابع.
4. يوجد تأثير إيجابي معنوي للمتغيرين التفاعليين (**BIND * LN–NATM**)، (**BIND * LN–POS**) على أداء المسئولية الاجتماعية بمستوى معنوية 5% حيث تنخفض قيمة الاحتمالية لاختبار***t*** والتي تبلغ **0.001**، **0.004** لهما على التوالي عن قيمة مستوى المعنوية 0.05، وبهذه النتيجة يتمّ قبول الفرض الثاني وهو أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة يؤثر كمتغير معدّل على العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وأداء المسئولية الاجتماعية.

5. يوجد تأثير إيجابي معنوي للمتغير الضابط عمر البنك، على أداء المسئولية الاجتماعية، حيث تقل القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار ***t*** لذلك المتغير عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% (*p–value* = 0.000 < α = 0.05). ويعني ذلك أن البنوك التي تأسست أولًا، لها أداء أفضل في المسئولية الاجتماعية؛ لقيامها بعدد أكبر من المبادرات.
6. يوجد تأثير سلبي معنوي للمتغيرين الضابطين حجم البنك (حجم إيرادات البنك)، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على أداء المسئولية الاجتماعية، حيث تقل القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار ***t*** لذلك المتغير عن قيمة مستوى المعنوية عند 5% (*p–value* = 0.000, 0.002 < α = 0.05)، مما يعني أن ارتفاع كل من حجم إيرادات البنك، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، يؤدي إلى انخفاض عدد مبادرات المسئولية الاجتماعية.

5- النتائج والتوصيات

5-1 نتائج الدراسة

خلصت نتائج الدراسة الحالية إلى:

1. وجود تأثير إيجابي معنوي لعدد أجهزة الصراف الآلي (LN–NATM)، وتوزيع نقاط البيع (LN–POS)، على أداء المسئولية الاجتماعية، وهذا يعني قبول الفرض الأول.
2. وجود تأثير إيجابي معنوي للمتغير الضابط عمر البنك على أداء المسئولية الاجتماعية، الأمر الذي يدل على أن البنوك التي تأسست سابقًا كان لها صدى أكبر في ظهور عدد أكبر من مبادرات المسئولية الاجتماعية.
3. وجود تأثير سلبي معنوي للمتغيرين الضابطين حجم البنك وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على أداء المسئولية الاجتماعية، وهذا يعني أن هذين المتغيرين خفضوا من عدد مبادرات المسئولية الاجتماعية.
4. زيادة معنوية التأثير الإيجابي لعدد أجهزة الصراف الآلي (LN–NATM) على أداء المسئولية الاجتماعية في ظل وجود استقلالية أعضاء مجلس الإدارة (المتغير المعدّل)، بينما تمّ إلغاء تأثير توزيع نقاط البيع (LN–POS) على أداء المسئولية الاجتماعية.
5. عدم وجود تأثير معنوي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة (المتغير المعدل) على أداء المسئولية الاجتماعية (المتغير التابع)، والذي يعتبر شرط مهم من شروط المتغير المعدل.
6. وجود تأثير إيجابي معنوي للمتغيرين التفاعليين (BIND * LN–NATM)، (BIND * LN–POS) على أداء المسئولية الاجتماعية، الأمر الذي يقود إلى قبول الفرض الثاني.

5-2 التوصيات والدراسات المستقبلية

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

1. إجراء دراسات مقارنة بين الدول العربية؛ نظرًا لندرة الدراسات العربية وخصوصًا المطبقة في دول الشرق الأوسط.
2. زيادة توعية الأفراد والمنظمات بأهمية الشمول المالي ومدى تأثيره على بيئة الأعمال ومساهمته في تطورها.
3. القيام بالمزيد من الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع؛ نظرًا لمحدودية الزمان والمكان المرتبطين بالدراسة، وذلك من خلال التطبيق على مجموعة من الدول مثل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA Countries) ودول مجلس التعاون الخليجي (GCC Countries).
4. إضافة متغيرات رقابية أخرى مرتبطة بخصائص البنوك مثل السيولة والرافعة المالية وغيرها.
5. زيادة اهتمام صناع السياسات، ومتخذي القرارات، وأصحاب المصلحة، وأعضاء مجلس الإدارة بأن يكونوا على دراية بآليات التنوع التي يجب استخدامها؛ لتعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع البنكي في المملكة العربية السعودية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

إبراهيم، رشا (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإفصاح عنه في تعزيز مصداقية التقارير المالية (دراسة ميدانية على البنوك المدرجة بالبورصة المصرية). *التجارة والتمويل*, *39*(1)، ص280-233. Doi: 10.21608/caf.2019.256419

الجويسم، فتحي وعامر، محمد (2020). خصائص مجلس الإدارة وأثرها على الأداء المالي "دراسة تحليلية على قطاع البنوك بالسوق السعودي". *أبعاد إقتصادية*, *10*(1)، ص39-66. Doi: https:// asjp.cerist.dz/en/article/124715

الشحات، نظير وأبوالديار، عبد العزيز (2023). تأثير الشمول المالي على الربحية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، *4*(2)، ص863-907. Doi: 10.21608/cfdj. 2023.289188

الشرفا، ياسر (2019). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة-البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة). *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، *6*(1)، ص1 . Doi: 10.31559/GJEB2019.6.1.1

المهدي، شيماء (2023). تقيم واقع الشمول المالي في مصر باستخدام مؤشر مركب لأبعاد الشمول المالي. *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، *53*(2)، ص322-283. Doi:10.21608/ jsec.2023.306412

أوسياف، عمار وشاوي، شافية (2021). الشمول المالي كاستيراتيجية لتأهيل النظام المصرفي الجزائري: الواقع والمعيقات. *التواصل*، *27*(3)، ص82-63. Doi:https://www.asjp.cerist.dz/ en/downArticle/27/27/3/216171

بن الضب، ياسين وشماخي، بوبكر الصديق (2019). *أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2004-2012*. (رسالة ماجستير). جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر. http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/22544

حسين، سلوى ومحمد، فاطمة (2022). مساهمة الخدمات المصرفية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا (بالتطبيق على المملكة العربية السعودية). *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، *4*(3)، ص40-6. DOI: 10.21608/sjar.2022.268601

حسين، فارس والنعيمات، سعيد (2011). دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن. *مجلة كلية بغداد جامعة العلوم الاقتصادية*، (28). https://www.researchgate.net/publication/333703591_mhasbt_almsww lyt_alajtmayt_wmdy_ttbyqha_ly_qta_albnwk_altjaryt_fy_alardn_drast_mt bqt_ly_albnwk_altjaryt_alardnyt

شاهين، ياسر و قفيشة، سيف الإسلام (2020). *واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين*. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، 1(3)، ص553-535. واقع-الشمول-المالي-في-المصارف-الإسلامية-في-فلسطين.pdf

صديقي، أحمد و لوالبية، فوزي (2023). مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي-دراسة تحليلية. *مجلة التحليل و الاستشراف الاقتصادي*، *4*(1)، ص 78-93. - مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الاقتصادي - دراسة تحليلية - | ASJP

طرفية، خديجة وكرم، يسرى (2021). *دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي دراسة مقارنة (الجزائر - تونس - المغرب)*. (رسالة ماجستير). المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر. دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي.pdf

عبد الرحيم، أسماء (2019). دراسة الأثر التفاعلي بين آليات التحصين الإداري واستقلالية مجلس الإدارة على قيمة المنشأة: دراسة اختبارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية. مجلة الإسكندرية البحوث المحاسبية، *3*(3)، ص315-375. DOI: 10.21608/ aljalexu.2019.56687

عوض، آية (2021). أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك. *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، *31*(3), ص370-394 .Doi:https://dx.doi.org/10.21608/mosj. 2021.208169

فراح، أسامة وعبد العزيز، رحمة (2021). الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية*، *4*(2)، ص 656-645. الشمول-المالي-ودوره-في-تعزيز-المسؤولية-الاجتماعية-في-البنوكpdf.

فلاته، رشا (2021). أثر لجان المراجعة في استدامة الشمول المالي بالمصارف السعودية في إطار رؤية المملكة 2030. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، *5*(13)، ص 90-109. الوصف: أثر لجان المراجعة في استدامة الشمول المالي بالمصارف السعودية في إطار رؤية المملكة 2030م.

محمود، عبير (2022). الأهمية النسبية لأبعاد الشمول المالي في تحقيق المسئولية الاجتماعية للبنوك التجارية-دراسة ميدانية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، *14*(1)، ص1-49. الأهمية النسبية لأبعاد الشمول المالي في تحقيق المسئولية الاجتماعية للبنوك التجارية – دراسة ميدانية

مصطفى، جيهان (2023). أثر تطبيق الشمول المالي على تحقيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع البنوك الإسلامية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 14(1)، ص164-220. article_297519_a99e33594eff9a57e716fc9d231c8e8b.pdf

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

AbdulKareem, A., Mohamed, H., Soliman, K., Albadaly, N., Ababtain, H. & Al Sabti, N. (2021). Analytical Study of the Use of Global Governance Indicators (WGIs) in Improving Financial Inclusion in the Kingdom of Saudi Arabia, *International Journal of Applied Engineering Research*, *16*(2), pp.119-126. https://www.ripublication.com/ Volume/ijaerv16n2.htm

Adedokun, M. & Ağa, M. (2023). Financial inclusion: A pathway to economic growth in Sub-Saharan African economies. *International Journal of Finance&Economics*, *28*(3),2712-2728.https://doi.org/10.1002/ijfe. 2559

Ajide, F. (2020). Financial inclusion in Africa: Does it promote entrepreneurship?, *Journal of Financial Economic Policy*, *12*(4), pp.687-706. https://doi.org/10.1108/JFEP-08-2019-0159

Al Farooque, O., Buachoom, W. & Sun, L. (2020). Board, audit committee, ownership and financial performance-emerging trends from Thailand, *Pacific Accounting Review*, *32* (l), pp.54-81. https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/par-10-2018-0079/full/html

Al-Hanawi, M., Chirwa, G., Kamninga, T. & Manja, L. (2020). Effects of financial inclusion on access to emergency funds for healthcare in the Kingdom of Saudi Arabia, *Journal of Multidisciplinary Healthcare*, *13*, pp.1157-1167. https://doi.org/10.2147/JMDH.S277357

Almaqtari, F. Farhan, N., Al-Hattami, H. & Elsheikh, T. (2022). The moderation role of board independence change in the relationship between board characteristics, related party transactions, and financial performance, *PLOS ONE*, *17*(12), e0279159. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0279159

Aref, S. (2017). Does financial inclusion interact with Islamic banking industry? Evidence from Saudi Arabia, (Masters thesis, Effat University). http://hdl.handle.net/20.500.14131/277

Bhattacharyya, A. & Khan, M. (2023). Financial inclusion, corporate social responsibility and firm performance – analysis of interactive relationship, *Meditari Accountancy Research*, *31*(2), pp.417-440. https://doi.org/10.1108/MEDAR-12-2020-1121

Bibi, S., Zada, H., Awan, T., Wong, W. & Khan, N. (2024). Evaluating the moderating role of governance on the relationships between social inclusion, ICT infrastructure, and financial inclusion. *Heliyon, 10* (13), pp.1-17. DOI: 10.1016/j.heliyon.2024.e33711

Carroll, A. (1991). The pyramid of corporate social responsibility: Toward the moral management of organizational stakeholders, *Business horizons*, *34*(4), pp.39-48. 0007-6813_2891_2990005-g20210504-32440-14h6rri-libre.pdf

Danisman, G. & Tarazi, A. (2020). Financial inclusion and bank stability: Evidence from Europe, *The European Journal of Finance*, *26*(18), pp.1842-1855. https://doi.org/10.1080/1351847X.2020.1782958

Ditta, A. & Arifiansyah S. (2020). Financial Inclusion and Banking Performance in Indonesia, *Journal of Accounting Finance and Auditing Studies (JAFAS)*, *6*(2), pp.50-69. https://doi.org/10.32602/JAFAS.2020.010

Douma, H. & Bendob, A. (2023). The Role of Financial Inclusion in Enhancing Financial and Economic Stability in the Select Arab Countries Empirical Study in Period (2004-2020). *Algerian Review of Economic Development*, 10(1), pp.217-228. https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/33212

Elbahar, E., El-Bannany, M. & Baradie, M. (2024). Characteristics of audit committees and banking sector performance in GCC. In Artificial Intelligence and Economic Sustainability in the Era of Industrial Revolution 5.0, *Cham: Springer Nature Switzerland*. pp.907-924. https://doi.org/10.1007/978-3-031-56586-1_65

Elmonshid, L., Yousif, G., Sarabdeen, M. & Bilal, A. (2022). Financial inclusion and economic growth in Saudi Arabia: An empirical analysis, *International Journal of Economics and Finance Studies*, *14*(1), pp.218-238. https://doi.org /10.34109/ijefs.202220009

Hakimi, A., Boussaada, R., & Karmani, M. (2023). Financial inclusion and non-performing loans in MENA region: the moderating role of board characteristics. Applied Economics, 56(24), 2900–2914. Available online at: https://doi.org/10.1080/00036846.2023.2203456

Hutchinson, M., Percy, M. & Erkurtoglu, L. (2008). An investigation of the association between corporate governance, earnings management and the effect of governance reforms, *Accounting Research Journal*, *21*(3), pp.239-262. https://doi.org/10.1108/10309610810922495

Ibne Afzal, M., Nayeem Sadi, M. & Siddiqui, S. (2023). Financial inclusion using corporate social responsibility: a socio-economic demand–supply analysis. *Asian Journal of Economics and Banking*, *7*(1), pp.45-63. https://doi.org/10.1108/AJEB-04-2022-0039

Jain, M. (2022). Importance of Financial Inclusion–A Social Responsibility of Government of Madhya Pradesh, *Journal of Social Responsibility, Tourism and Hospitality (JSRTH) ISSN 2799-1016*, *2*(06), pp.10-18. https://doi.org/10.55529/jsrth.26.10.18

Kamal, A., Khan, M. & Hussain, T. (2021). Corporate Social Responsibility Moderates the Nexus between Financial Inclusion and Islamic Financial Stability, *NICE Research Journal*, *14*(4), pp.43-54. https://doi.org/10.51239/nrjss.vi.318

Karajeh, A. (2023). The moderating role of board diversity in the nexus between the quality of financial disclosure and dividends in Jordanian-listed banks, *Asia-Pacific Journal of Business Administration*, 15(4), pp. 553-571. https://doi.org/10.1108/APJBA-06-2021-0260

Karim, S., Manab, N. & Ismail, R. (2023). Assessing the governance mechanisms, corporate social responsibility and performance: the moderating effect of board independence, *Global Business Review*, *24*(3), pp.550-562. https://doi.org/10.1177/0972150920917773

Kempson, E., Atkinson, A. & Pilley, O. (2004). Policy level response to financial exclusion in developed economies: lessons for developing countries, *Report of Personal Finance Research Centre, University of Bristol*. http://www.pfrc.bris.ac.uk/Reports/dfid_report.pdf

Khan, S. & Alhadi, F. (2022). Fintech and Financial Inclusion in Saudi Arabia, *Review of Economics and* Finance, 20, pp.857-866. Available online at: Fintech and Financial Inclusion in Saudi Arabia

Komath, M., Doğan, M., & Sayılır, Ö. (2023). Impact of corporate governance and related controversies on the market value of banks, *Research in International Business and Finance*, *65*, 101985. https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2023.101985

Li, X. & Gui, L. (2025). Would you call it overconfidence? Inclusive finance and social responsibility of small and medium-sized enterprises in China. *Applied Economics*, *57*(28), pp.4062–4081. https://doi.org/10.1080/00036846.2025.2484032

Makina, D. (2021). Corporate Governance and Financial Inclusion: A Preliminary Review of Literature. International Journal of Finance & Banking Studies, *10*(4), pp.12-23. https://doi.org/10.20525/ijfbs.v10i4.1349

Mamatzakis, E., Alexakis, C., Yahyaee, K., Pappas, V., Mobarek, A. & Mollah, S. (2023). Does corporate governance affect the performance and stability of Islamic banks?, *Corporate Governance: The international journal of business in society*, *23*(4), pp.888-919. https://doi.org/10.1108/CG-05-2022-0217

Munir, S., Irfan, M. & Imam, M. (2024). Impact of financial inclusion on firm performance with moderating role of ownership concentration and board independence, *Journal of Law & Social Studies*, *6*(3), pp.258-273. DOI:10.52279/jlss.06.03.258273

Musa, A., Abdul Latif, R. & Abdul Majid, J. (2023). CEO attributes, board independence, and real earnings management: Evidence from Nigeria. *Cogent Business & Management*, *10*(1), 2194464. https://doi.org/10.1080/23311975.2023.2194464

Mutamimah, M. & Saputri, P. (2023). Corporate governance and financing risk in Islamic banks in Indonesia. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, *14*(3), pp.436-450. https://doi.org/10.1108/JIABR-09-2021-0268

Omar, M. & Inaba, K. (2020). Does financial inclusion reduce poverty and income inequality in developing countries? A panel data analysis, *Journal of Economic Structures*, *9*(1), pp.37. https://doi.org/10.1186/s40008-020-00214-4

Ozili, P. (2021). Financial inclusion research around the world: A review, *Forum for Social Economics*, *50*(4), pp.457-479. Routledge. https://doi.org/10.1080/07360932.2020.1715238

Qatawneh, A. (2023). Requirements of AIS in building modern operating business environment, *International Journal of Business Information Systems, 44*(3), pp.422-441. https://doi.org/10.1504/IJBIS.2023.134957

Ramzan, M., Amin, M. & Abbas, M. (2021). How does corporate social responsibility affect financial performance, financial stability, and financial inclusion in the banking sector? Evidence from Pakistan, *Research in International Business and Finance*, *55*, pp.101314. https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2020.101314

Shabir, S. & Ali, J. (2022). Determinants of financial inclusion across gender in Saudi Arabia: evidence from the World Bank's Global Financial Inclusion survey, *International Journal of Social Economics*, *49*(5), pp.780-800. https://doi.org/10.1108/IJSE-07-2021-0384

Shah, S. & Khan, Z. (2020). Corporate social responsibility: a pathway to sustainable competitive advantage?, *International Journal of Bank Marketing*, *38*(1), pp.159-174. https://doi.org/10.1108/IJBM-01-2019-0037

Singh, K., Misra, M. & Yadav, J. (2021). Corporate social responsibility and financial inclusion: Evaluating the moderating effect of income, *Managerial and Decision Economics*, *42*(5), pp.1263-1274. https://doi.org/10.1002/mde.3306

Soliman, K., Mohamed, H., AbdulKareem, A., Albadaly, N., Al Sabti, N. & Aldossary, L. (2022). Impact of financial inclusion on sustainability of enterprises in Saudi, *International Journal of Electrical and Computer Engineering*, *12*(3), pp.2894-2899. DOI: 10.11591/ijece.v12i3.pp2894-2899

Sun, H., Rabbani, M., Ahmad, N., Sial, M., Cheng, G., Zia-Ud-Din, M. & Fu, Q. (2020). CSR, co-creation and green consumer loyalty: Are green banking initiatives important? A moderated mediation approach from an emerging economy, *Sustainability*, *12*(24), pp.10688. https://doi.org/10.3390/su122410688

Van, L., Vo, A., Nguyen, N. & Vo, D. (2021). Financial inclusion and economic growth: An international evidence, *Emerging Markets Finance and Trade*, *57*(1), pp.239-263. https://doi.org/10.1080/1540496X.2019.1697672

Vo, D., Tran, N., Hoang, H. & Van, L. (2022). Do corporate social responsibility and bank performance matter for financial inclusion in Vietnam? ", *Journal of Asia Business Studies*, *16*(4), pp.639-651. https://doi.org/10.1108/JABS-11-2020-0462

Vo, D., Van, L., Dinh, L. & Ho, C. (2020). Financial inclusion, corporate social responsibility and customer loyalty in the banking sector in Vietnam, *Journal of International Studies, 13*(4), pp.2071-8330. https://doi:10.14254/2071-8330.2020/13-4/1

Widi, A., Rizkiawati, D. & Leon, F. (2021). Influence of Corporate Social Responsibility (CSR) on Financial Performance, Financial Inclusion, and Financial Stability Banking in Indonesia, *International Journal of Latest Research in Humanities and Social Science*, *4*(10), pp.80-88. International Journal for Latest Research in Humanities and Social Sciences

World Bank Group. (2025), "Financial Inclusion", Online, Available at: http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview

Zaid, M., Abuhijleh, S. & Pucheta-Martínez, M. (2020). Ownership structure, stakeholder engagement, and corporate social responsibility policies: The moderating effect of board independence. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, *27*(3), 1344-1360. https://doi.org/10.1002/csr.1888